

تقرير

سباق بين الترسيم البحري وبناء الجدار الإسرائيلي

كمنطلق قانوني يفترض معه إيجاد حل برعاية دولية، يمكن خلالها الانتهاء من هذا الخلاف الحدودي والمباشرة بالتنقيب عن النفط. وبصرف النظر عن قانونية الاقتراح والهيئات التي يفترض أن تقوم به وانتساب لبنان وإسرائيل إليها، يرى رافضو ما طرحه عون سلبتين فيه: أولاً، أن لبنان في حال لجوئه إلى هذا التحكيم، مضطر إلى القبول بنتيجته أياً كانت، وفي هذا الأمر مخاطر حدودية قد لا تكون لمصلحة لبنان. ثانياً، هناك مخاوف من تأثيرات إسرائيلية دولية في هذا المجال، لأن لإسرائيل قدرة أكثر من لبنان على لعب دور فاعل في محافل دولية تساندها في معركتها الحدودية.

المسار الرابع يتمثل باقتراح الرئيس نبيه بري، أي الترسيم البحري على غرار الترسيم البري الذي قامت به الأمم المتحدة عبر القوات الدولية. في هذا الاقتراح، تكمن العلاقة المباشرة بين لبنان والأمم المتحدة من جهة، والأمم المتحدة وإسرائيل من جهة ثانية، والترسيم الذي حصل برأى مع سريان تطبيق 1701، أثبت فاعليته، رغم بقاء نقاط متحفظ عليها. لكن القرار 1701 أعطى للقوات الدولية صلاحية الإشراف على ترسيم الخط الأزرق الذي بدأ العمل به بعد عام 2000، أي إنه حصر مهمتها بالحدود البرية، في حين أن القوات الدولية لم تُعط هذه الصلاحية بحراً، رغم مهمتها الدولية للإشراف على تنفيذ القرار 1701 لجهة ضبط الحدود البحرية وتهريب السلاح، ما يعني أنه يستوجب تفويضاً جديداً لها للإشراف على ترسيم خط بحري. إلا أن هذا الاقتراح يبدو الأكثر قابلية للحياة والترجمة العملية، وهو يلقى استحساناً أكثر من جهة معنية أمنية وسياسية، تؤيد الضغط في اتجاه ترجمته عملياً، لكونه يسرع الترسيم، وفي الوقت نفسه يؤمن تغطية الأمم المتحدة، حيث للبنان دول صديقة تقف إلى جانبه. وقد يكون التصعيد اللبناني مطلوباً في هذا المجال، وحصره في اقتراح واحد عملي، سبيلاً إلى الاستعانة بالمحافل الدولية والدول الأوروبية المعنية لتوسيع مهمة اليونيفيل البحرية باتجاه الإشراف على الترسيم، والضغط كي تقبل إسرائيل بها. وبذلك يمكن لبنان تسريع خطوات التنقيب عن النفط، خصوصاً في ظل رعاية دولية عبر الشركات المعنية، تزامناً مع ترسيم الحدود البحرية.



تؤيد جهات أمنية وسياسية معنية بملف الحدود الضغط لترجمة اقتراح بري عملياً (هيثم الموسوي)

البري القائم حالياً حول النقاط العالقة بين لبنان وإسرائيل، والتي يبلغ عددها 13 نقطة، ويحفظ عليها لبنان (يصرّ المعنيون مباشرة بالترسيم على عدد هذه النقاط). أبعد من البنود التقنية المهمة التي يجري التفاوض حولها، ثمة محاولة لرسم مسار مستقبل التفاوض حول النزاع البري والبحري، في ضوء النقاشات الأخيرة.

فأمام أي خلاف حدودي مساران: إما التفاوض المباشر، أو اللجوء إلى وسيط.

في حال لجوئه إلى التحكيم، سيكون لبنان مضطراً إلى القبول بنتيجته أياً كانت

في حالة لبنان مع إسرائيل لا مجال للفاوض، والوسيط الذي يلعب دوره حالياً الموفدون الأمريكيون، أثار الحذر اللبناني على كافة المستويات، لكونه طرح نقاطاً للحل عكست انحيازاً إلى إسرائيل، وهو الأمر الذي أنتج رفضاً لبنانياً جامعاً تبلغه الأميركيون رسمياً. جاء طرح رئيس الجمهورية العماد ميشال عون حول التحكيم الدولي،

وطأة التوتر على جبهتها الشمالية؛ بناء منصات النفط والغاز البحرية التي تكلفها مئات ملايين الدولارات، وإمكان تعرضها لصواريخ لبنانية، وغيرها من الأمثلة الموضوعية على طاولة النقاش حول احتمالات الحرب، رغم أن ثمة وعياً لبنانياً رسمياً، أن أي قرار حرب شامل قد تتخذه إسرائيل، لأسباب تتعلق بالواقع السوري أو الإيراني وموقع حزب الله في المعادلة الإقليمية، قد لا يتوقف عند هذه التفاصيل.

إلى جانب النقاشات، برزت التأكيدات اللبنانية الرسمية للاستعداد الكامل للرد على أي اعتداء إسرائيلي، على أنها تأخذ في الاعتبار كل الاحتمالات لأي اعتداء بري أو بحري، مع تغليب الانطباع بأن الوضع البري مقلق أكثر، نظراً إلى أن أي نزاع بحري لا يزال محكوماً بوجود أطراف دوليين متورطين في طريقة أو بأخرى بالحفاظ على الأمن في البحر، لمصالح فظية وعسكرية.

فبناء الجدار الإسرائيلي يحمل في طياته ألغماً تتعلق بالنقاط المتنازع عليها، ما يعني أن الخطر لا يزال قائماً إذا ما حاولت إسرائيل الاقتراب في عملية البناء من هذه النقاط، وهي حتى الآن لا تزال تستكمل عملية البناء في المناطق غير المتنازع عليها. وقد بنت حتى الآن مسافة 650 متراً، في حين أن طول الجدار المتوقع 12 كلم، نصفه في القطاع الشرقي ونصفه في القطاع الغربي.

لكن سباق الوقت يكمن في هذا الحد الفاصل بين استكمال البناء. والاقتراب أن يستغرق نحو ستة أشهر. والاقتراب من النقاط التي تشكل موضع نزاع وتحفظ لبناني، وبين المفاوضات التي تدور حول الحدود البحرية وضرورة إسراع لبنان في معالجتها. لأن الحكومة اتخذت قراراً وأعطت توجيهاتها إلى الجيش اللبناني بالرد على أي اعتداء على الأراضي اللبنانية. وأي محاولة إسرائيلية ستقابل برد عسكري. علماً أن المفاوضات التي جرت حتى الآن، الدولية منها والأميركية، لا تزال تنقل أجواءً إسرائيلية غير تصعيدية، ما يستوجب تسريعاً لعملية التحديد البحرية، للإحاطة الشاملة بملف الحدود وعدم ترك أي ثغرة تنفذ منها إسرائيل لإثارة التوتر مع لبنان.

ثمة عنوان عريض يجري التعامل معه أميركياً وإسرائيلياً في ملف الحدود البحرية، وكأنه يراد له أن يغطي النزاع

بأخذ اقتراح الرئيس نبيه بري بترسيم الحدود البحرية الجنوبية برعاية الأهم المتحدة حيثما تمت النقاشات الجديدة لزم فتلك الاحتكاك مع إسرائيل والمباشرة بالتنقيب عن النفط. قبل أن تستفز إسرائيل في بناء الجدار البري

هيام القصيفي

رغم أن حماوة الانتخابات النيابية فرضت نفسها على المشهد السياسي، إلا أن الأوضاع الحدودية مع إسرائيل وتداعيات المفاوضات الأميركية حول النزاع البحري، واستمرار المخاوف الأمنية من أي اعتداء إسرائيلي على الحدود البرية، لا يزال يأخذ حيزاً مهماً في النقاشات الأمنية والسياسية. من الواضح أن زيارة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون للبيروت، في هذا التوقيت الإقليمي، تفترض قراءة معمّقة لاحتمالات التي يضعها الأمنيون والسياسيون المعنيون، في مقاربة الواقع الإقليمي، سواء عبر البوابة السورية أو عبر التطورات الأخيرة في ملف الحدود البرية والبحرية. والسؤال المطروح على طاولة النقاش: هل يمكن أن تقدم إسرائيل على الحرب، وما هي الاحتمالات التي يفترض أخذها في الاعتبار، في قراءة مستقبل الوضع الحدودي وإمكان حصول أحداث غير محسوبة تؤدي إلى نشوب حرب، كمثال الأسئلة عن إسقاط الطائرة الإسرائيلية F 16 واحتمال سقوط الطيارين خارج حدود فلسطين؟ لا شك في أن النقاشات السياسية والأمنية الجديدة، تفتح الباب أمام سيناريوهات عدة وتساؤلات عن مصلحة إسرائيل الحالية في شن حرب على لبنان، خصوصاً أن أمامها اليوم تحديات أمنية داخلية واقتصادية تفوق رغبتها في إدخال نفسها في حرب جديدة، هناك أمثلة بسيطة تعبر أحياناً عن واقع سياسي وأمني لافت: بناء إسرائيل للجدار يعني أنها تحاول عزل نفسها عن أي مجريات حربية وتخفيف

اللازمة من بلدهم. وذلك استناداً إلى رأي صادر عن هيئة التشريع والاستشارات اعتبر أنه «في ظل غياب أي تشريع يُنظم واقعة تسجيل ولادات الأجناب السوريين في سجلات دائرة وقوعات الأجناب أو سجلات ودوائر الأقسام، وحيث أن وزارة الداخلية - المديرية العامة للأحوال الشخصية هي المرجع المختص في هذا المجال، وموضوع التسجيل يدخل ضمن السياسة العامة للدولة»، فإنه «يجوز تكليف وزير الداخلية اتخاذ القرارات اللازمة لوضع آلية تسجيل ولادات السوريين». وبناء عليه، صدر قرار مجلس الوزراء بتكليف المشنوق باتخاذ القرار اللازم لوضع آلية التسجيل وفقاً لقرار مجلس الوزراء على أن يُصار إلى إرسال اللوائح المتعلقة بالولادات المنفذة إلى وزارة الخارجية والمغتربين لإبلاغها إلى الجهات السورية المختصة. وبالفعل دخل قرار المشنوق أول من أمس موضع التنفيذ، بعد أن أعطى توجيهاته للمدير العام للأحوال الشخصية السير بالقرار.



الفوج النموذجي وروما 2

تحت خاتمة «المفاعيل العملائية المطلوبة . 1701» في خطة الجيش اللبناني للأعوام 2018 . 2022، يرد «الفوج النموذجي». وتقول الخطة إنه «في تطبيق متطلبات القرار 1701، سيعمل الجيش على نشر فوج نموذجي وزورق دورية في منطقة عمليات اليونيفيل (القرار 2373)». ويبدو الفوج النموذجي، بحسب مصدر عسكري مطلع، أبرز المشاريع التي ينوي الجيش تنفيذها في الخطة، والتي قد تنال دعماً مالياً خلال مؤتمر روما 2 المنوي عقده في العاصمة الإيطالية منتصف الشهر الحالي، بهدف الحصول على دعم للجيش اللبناني من الدول المانحة. في المقابل، تقول مصادر أخرى إن الفوج النموذجي الذي يحظى باهتمام أميركي كبير، سيعمل على تمويله بغض النظر عن روما 2، على غرار أفواج الحدود البرية التي تم تمويلها وتجهيزها أميركياً وبريطانياً، ليكون استكمالاً لأفواج الحدود في الجنوب، بعد الفوج الحدودي الرابع الذي من المفترض أن يغطي الحدود الشرقية من جنوب المصنع حتى مزارع شبعا.

«الأخبار»، فإن الأميركيين يدفعون باتجاه تغيير قائد قوات اليونيفيل الجنرال الإيرلندي مايكل بيري في أسرع وقت ممكن، حتى قبل انتهاء مهماته (في الصيف المقبل). ومن المرجح أن تعود قيادة هذه القوات إلى جنرال إسباني كما يطالب الإسبان الذين يسهمون بعدد كبير من الجنود في القوة الدولية. وكان سبق لإسبانيا أن رشّحت أحد جنراتها لتولي هذه المهمة، لكنه فشل في اجتياز المقابلة التي تجرى لتحديد إمكانات المرشح، إلا أن المعلومات تفيد بأن الإسبان سمّوا الضابط الذي ستؤول إليه مهمة هذه القوات، وبحسب المعلومات أيضاً، فإن تخفيضاً مالياً جديداً قد يطال هذه القوات، وإن مفاضلة تجري بين خفض عدد الجنود أو عدد القطع البحرية بغية التناغم مع الموازنة الجديدة، التي تحاول الولايات المتحدة ربطها بمدى قدرة اليونيفيل على القيام بمهامها، وفق المعايير الأميركية.

يزال في أطواره الأولى (قرار بتشكيله ومن تم تعيين قائد له هو العميد كرم حذيفة). أما على مستوى عمل اليونيفيل، فلا تزال الضغوط الإسرائيلية والأميركية مستمرة على قيادة هذه القوات، لدفعها إلى تحقيق «نتائج أفضل في كبح جماح حزب الله»،

تربط واشنطن بين ميزانية اليونيفيل وتنفيذ الأخيرة للمهام المطلوبة أميركياً

وفق مصطلحات الدبلوماسية الأميركية في أروقة مجلس الأمن الدولي. ترى واشنطن أن «أي انكفاء لقوات اليونيفيل عن ممارسة دورها الأساسي (ضد حزب الله) يضعها أمام ضغوط كبيرة، بينها العمل على تغيير قيادتها، وهي مهمة وصلت إلى مراحل متقدمة». وبحسب معلومات

في الجنوب والوصول إلى الوديان والأراضي والمحميات التي لا تقترب منها اليونيفيل، أو يقوم أهالي القرى بتحرير من حزب الله بمنع القوات الدولية من الوصول إليها».

في المقابل، ترى مصادر عسكرية لبنانية أن تشكيل الفوج النموذجي عبارة عن «مشروع لبناني قديم». وتقول لـ«الأخبار» إن «الجيش اللبناني يستفيد من الدعم الغربي والأميركي تحديداً لتطوير قدراته، والجيش يقوم بمهامه في الجنوب على أكمل وجه، والحدود في الجنوب من أهدأ الحدود في العالم، لكن بعض الطموحات الدولية بترتيب مهمات للجيش لأهداف سياسية، لن تعرف طريقها إلى أرض الواقع». وبحسب المعلومات، فإن الجيش شرع في تشكيل الفوج النموذجي ليكون سندا لقواته العاملة في الجنوب، المكونة من لواءين وفوج التدخل الخامس الذي انتقل مؤخراً إلى جنوب الليطاني، لكن العمل على الفوج النموذجي لا